التغيير في المنطقة العربية وانعكاساته على أنظمة دول الخليج العربي

أ.م.د.خضر عباس عطوان ا.م. حسين مصطفى احمد م.د. عامر حسن ثابت

كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

المقدمة:

لم يكن من المتوقع ان تشهد الدول العربية مثل ما شهدته من حراك جماهيري بعد عام 2011، وتحولات ومنعطفات حادة، ادت إلى تغييرات جذرية اطاحت بأكثر الأنظمة العربية رسوخاً في الحكم، وكان العرب على موعد مع التغيير الذي بدأ انطلاقاً من تونس وانتهاء حكم الرئيس زين العابدين بن علي، مروراً بتنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الرئاسة في مصر، ثم انهيار النظام الليبي ومصرع العقيد معمر القذافي، بينما اصبح هاجس القلق واضحاً في دول أخرى، وفي مقدمتها سوريا واليمن.

ان هذا الحراك الجماهيري الشعبي الواسع لم يأتِ عن فراغ أو بمحض الصدفة، بل انه قد جاء كنتيجة لجملة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية، كما أن هذا الحراك لم يشمل جميع الدول العربية، اذ بقيت البعض منها بعيدة عنه مثل دول

الخليج العربي، باستثناء البحرين وسلطنة عمان والسعودية والكويت التي استطاعت ان تتعامل مع حدث التغيير بالشكل الذي تم ايقافه عند حدود معينة، ولكنها مع ذلك قد طالتها انعكاساته في الحاضر، وربما قد تكون له انعكاسات على نحو اكبر في المستقبل، الامر الذي يبدو سبباً كافياً يدفع الباحثين إلى الخوض في الموضوع وتحديد ابعاده المستقبلية.

أهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته في النقاط الاتية:

1- ان دول الخليج جزء من المحيط العربي، مصيرها ومستقبلها واحد، وان احداث التغيير في المنطقة العربية قد اثرت في ملف الأمن في الخليج في الاتجاهات السلبية والايجابية.

2- ان الحالة الخليجية تصلح ان تكون انموذجا لبقية الدول التي تهمل أو تهمش جزءا رئيسا من مكونات الشعب، كنشطاء حقوق الإنسان والمثقفين ودعاة الإصلاح، مما يولد امكانية فتح باب الاقتتال الداخلي في دولها وايجاد الضغوط على الحكومات من اجل المطالبة بالحقوق المدنية والأساسية للمواطنين المحرومين والحقوق السياسية من خلال تمثيل حقيقي في السلطة.

3- محاولة توفير عدد من الخيارات امام صانع القرار في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية على التعامل العميق والصحيح والعقلاني والرشيد مع كل الاحتمالات المتوقعة.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الغايات الاتية:

1-الوقوف على الأسباب والعوامل الدافعة لقيام التغيير في المنطقة العربية.

2-دراسة الانعكاسات التي تركها التغيير في المنطقة العربية على انظمة دول الخليج العربي.

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في جانبين مهمين هما: (التغيير في المنطقة العربية) و(انظمة دول الخليج العربي)، لذلك لم يكن بالامكان ان نتوقف عند حدود بحث التغيير في المنطقة العربية، دون ان نتناول انعكاسات هذا المتغير المهم على أنظمة دول الخليج العربي.

وتكمن مشكلة البحث في الاسئلة الاتية:

-ما الأسباب الرئيسة لقيام التغيير في المنطقة العربية؟

-ما الانعكاسات الايجابية والسلبية لاحداث التغيير على أنظمة دول الخليج العربي؟

-ما مستقبل الأنظمة الخليجية بعد احداث التغيير؟

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها: ان الانظمة الخليجية اظهرت قدرة على البقاء والاستمرار، وكانت ناجحة الى حد كبير في مواجهة انعكاسات التغيير في المنطقة العربية واستحقاقاته.

منهجية البحث:

يستعين البحث بمنهج التحليل النظمي الذي يقوم على اساس وجود مدخلات معينة (التغيير في المنطقة العربية) تؤدي إلى مخرجات معينة (انعكاسات التغيير على أنظمة دول الخليج العربي)، فضلاً عن المنهج الاستشرافي الاحتمالي، لدراسة مستقبل الأنظمة الخليجية بعد التغيير في المنطقة العربية، وفي ضوء ذلك تحددت هيكلية البحث في المباحث الآتية:

المبحث الأول

أسباب قيام التغيير في المنطقة العربية

ما كان للبعض من الدول العربية من ان تشهد كل هذا الزخم من احداث التغيير ما لم تكن هناك أسباب حقيقة دافعة لذلك، وهذه الأسباب كانت من القوة بحيث غيرت البعض من الأنظمة بشكل كامل، واجبرت البعض منها على ان تغير طريقة حكمها ونهجها السياسي، وان كل ذلك لا تتعلق بالأوضاع الداخلية التي تعيشها الدول العربية فحسب، بل انها جاءت كنتيجة لجملة من الأسباب الإقليمية والدولية.

ولأجل ان يكون الموضوع اكثر وضوحاً، ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الاول: أسباب داخلية

تعد الدول العربية جزء من الدول النامية التي تعيش ظروف معينة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، فضلا عن وجود بعض التفاوت والاختلاف فيما بينها، وهذه الظروف تفاعلت مع جملة من الأسباب الإقليمية والدولية، وادت في النهاية إلى حدوث التغيير فيها.

عموماً، يمكن تقسيم الأسباب الداخلية إلى:

أولا–أسباب سياسية:

توصف اغلب الأنظمة السياسية في الدول العربية بأنها أنظمة لا تتخذ من الديمقراطية طريقة في الحكم، أي بعبارة ادق أنظمة تستند في الغالب إلى مصادر شرعية أخرى، ومنها الشرعية الثورية، اذ تمكن الحزب الحاكم في لحظة من اللحظات من الوصول إلى السلطة كنتيجة لقيامه بانقلاب أو ثورة على النظام الذي

سبقه في حكم البلاد([1])، أو حتى انه جاء كنتيجة لقيامه بمقاومة الاحتلال الأوروبي في القرن الفائت، وهذه الشرعية التي تستند اليها الأنظمة العربية، تعد كافية بالنسبة لها لكي ترفض ان يعترض شخص ما على طريقة حكمها للبلاد، أو حتى يشاركها في الحكم، بل ترفض حتى ان يتم مناقشة مثل هذه الامور، وتصنف من يقوم بذلك بـ: عميل أو مخرب للبلاد، أو هو خائن للحزب أو الثورة أو العائلة الحاكمة، وعليه يكون النظام معذورا اذا ما قام بمعاقبته على فعلته تلك بشتى انواع العقوبات، ناهيك عن تغليب ارادة النخب الحاكمة على سيادة القانون، وتعطيل الدساتير أو الغائها وتشريع قوانين الطوارئ والاستئثار بالسلطة واعتماد مبدأ التوريث في السلطة([2]).

وفي هذا الاطار نجد هناك مجموعة من المتغيرات المسؤولة عن الحالة التي بلغها النظام السياسي، وامثلتها: العجز عن ادراك ثقافة النظام العالمي وتوجهاته، وتردي اداء الدولة والنظام السياسي إقليميا ودوليا، والتشكيل العصائبي والمنحرف للنخبة، واعتماد العصا الامنية الفاعلة لضبط المجتمع([3]).

وبسيادة مثل هذا الحال، لم يعد امام الشعوب العربية من طريق للتخلص من الأنظمة المتسلطة الا عن طريق آخر غير الحراك الشعبي الذي يعد طريقة جديدة للتغيير، لم تكن معروفة سابقا، بوصفه الطريق البديل عن الطرق التقليدية للتغيير في المنطقة العربية، وامثلتها: الانقلابات والثورات.

(1) سعد الدين ابراهيم، الدوافع السياسية والاجتماعية من الاستبداد والفساد إلى الحرية والعدالة الاجتماعية، في كتاب: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص93 وما بعدها.

(2) ناثان.ح.براون، دساتير من ورق والسلطة السياسية، ترجمة: محمد نور فرحات، القاهرة: دار سطور الجديدة، 2010، ص 211 ومابعدها.

(3) علي عودة العقابي، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية– دراسة في الاسباب والنتائج والتحديات، بغداد: دار الضياء للطباعة، 2013، ص62–71.

ثانيا–أسباب اقتصادية:

اسهمت عوامل اقتصادية في ايجاد ظاهرة الحراك السياسي في العديد من الدول العربية نتيجة الواقع الاقتصادي المتردي وانخفاض نسب الانتاج المحلي، الامر الذي القى بضلاله على المحركات الاجتماعية للتنمية، ومنها: اتساع مساحة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفساد وانخفاض الدخول في مقابل ارتفاع الاسعار وتصفية الاصول الاقتصادية للمجتمع وتردي اوضاع الخدمات، وهو ما ادى الى بروز الحراك الجماهيري في البعض من الدول العربية([4]).

وفي هذا السياق، احتلت دول عربية عدة مواقع متأخرة في تقارير التنمية البشرية في العالم الذي اصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 2010، اذ جاءت الجزائر في المرتبة (84) وسوريا (111) والمغرب (114) واليمن (132)، ولكن الدول الخليجية جاءت في مواقع متقدمة في التقرير بحكم عوائدها النفطية، فكانت الامارات في المرتبة (32)، وقطر (38) والبحرين (39) والكويت (47) والسعودية (55)، ووفقا لمؤشر التنمية البشرية، تأتي الامارات وقطر والبحرين والكويت والسعودية في المرتبة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة عربيا على التوالي، كما تحتل قطر والامارات والكويت والبحرين وعمان والسعودية المراتب الاولى على المستوى العربي على وفق معدل دخل الفرد، وتحتل الامارات المرتبة الاولى من خلال مؤشر اكثر الدول سعادة، وتأتي في الترتيب (25) عالميا، وان دولة البحرين وقطر من أكثر الدول العربية انفتاحا وعولمة في المنطقة العربية، وهذه المؤشرات اعطت المواطن الخليجي الشعور بانه يتميز عن غيره في المنطقة العربية([5]).

---

(4) محمد كريم كاظم، فراس عباس هاشم، حركات التغيير العربية وانكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات دولية، العدد (55)، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2013، ص107.

(5) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، نيويورك: البرنامج الانمائي، 2010، ص180 وما بعدها.

ثالثا-أسباب اجتماعية:

كما هو متعارف عليه، يعد المجتمع هو المحيط الذي يجمع في داخله كل المؤسسات الرسمية مثل: الدولة والنظام السياسي، والمؤسسات غير الرسمية التي تقف في مقدمتها الاسرة، ومع كل ذلك، فأن المؤسسة السياسية تبقى هي المحرك الرئيسي لغيرها من المؤسسات الأخرى في المجتمع، وعندما تكون المؤسسة السياسية فاعلة، فأن ذلك سينعكس على غيرها من مؤسسات المجتمع والعكس صحيح، ولكن مشكلة المؤسسة السياسية في الدول العربية انها غير موجودة أو غير فاعلة، لأنها مختزلة في شخصية الحكام، ومشخصنة فيهم، فهي تتدخل في كل امور الحياة من اصغر جزئية فيها وحتى اكبرها، وان هذه الحالة انعكست سلبا على مجمل أوضاع الحياة في الدولة، فلا يحق للشعب ان يمارس حياته، الا اذا كانت حياته تتوافق ورؤية الحكام ونظرتهم لها، ولا يحق للمواطنين ان يمارسوا حقوقهم الخاصة المتعلقة بالحريات العامة، الا عندما تتوافق ورغبات الحكام ونظرتهم للأمور ([6]).

علاوة على ذلك، ان الأوضاع الاجتماعية في الدول العربية تعد متأخرة مقارنة مع الأوضاع السائدة في الدول الأخرى، اذ تنتشر الآفات الاجتماعية في الكثير من الدول العربية، دون ان تتمكن الدولة من ان تقلل من مخاطرها أو من حجمها، ومنها: سيادة العلاقات الاولية السابقة على الدولة قياسا بقوة القانون،.. وما يزيد من سخط الشعوب العربية على حكامها، هو ان البعض من تلك الدول تمتلك ثروات اقتصادية هائلة، ولكن انظمتها السياسية فشلت في ان توظفها في سد احتياجات

(6) موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: جورج سعد، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1992، ص 14-21.

المواطن ورفع مستواه المعاشي، ومحصلتها النهائية انتشار ظواهر خطرة مثل: البطالة والفقر، وانخفاض مستوى التعليم وانتشار الامراض، الخ ([7]).

ان هذه الأوضاع الاجتماعية الناتجة عن احتكار السلطة السياسية لكل الصلاحيات، ومصادرة حقوق المجتمع في الحريات العامة والرفاه الاجتماعي والتقدم العلمي والازدهار، كانت لها اثارها في دفع الشعوب العربية للتفكير بتغيير المؤسسة السياسية التي تعد المؤسسة الام في المجتمعات العربية، لانه المشرفة على كل نواحي الحياة في هذه الدول.

المطلب الثاني: أسباب إقليمية

ان أي قراءة سريعة لتاريخ الدول العربية، لاسيما تلك التي حدثت فيها التغيير ستوصلنا إلى نتيجة مفادها: هو ان هذه الدول كانت دائما محط للتأثير والتأثر فيما بينها، فما يحدث في إحداها سرعان ما كان ينعكس على غيرها، والعكس صحيح، وعليه، فأن تأثر الدول العربية بعضها ببعض كان احدى الأسباب الدافعة لقيام التغيير.

ومع كل ذلك، فانه يمكننا ان نقسم الأسباب الإقليمية التي ساعدت في تهييج الرأي العام العربي ضد الحكام، والدفع باتجاه التغيير للأسباب الآتية:

أولا–الصراع الإقليمي: الطائفي والقومي:

اصبحت الهويات الفرعية في العالم اليوم تتنافس فيما بينها من جهة وتنافس الهوية الوطنية للدول التي تتواجد فيها من جهة أخرى في اغلب الدول، ولاسيما الدول النامية منها، اما الدول العربية فانها لم تتمكن من بناء هويتها الوطنية بشكل

(7) كوثر عباس الربيعي، الوطن العربي في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية، في كتاب: رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي،بغداد: بيت الحكمة،2012، ص96_ 97

محكم وبقيت تعمل بهوية اجبرت على اعتناقها، وهي الهوية التي اختارتها النخب السياسية الحاكمة، دون ان يكون للشعوب دوراً في رسم معالمها أو في تبنيها([8]).

ومما زاد من خطورة عدم الحفاظ على الهوية الوطنية للدول العربية، هو ان الهويات الفرعية المذهبية والقومية تتشابه مع البعض من الهويات الفرعية المتواجدة في الدول الإقليمية غير العربية، مثل تركيا وإيران، وهذا التشابه ادى إلى انتقال المواطن العربي بالنظر إلى ما يعانيه غيره من ناحية المذهب والقومية في الدول الأخرى، مما يولد الثورة على حكامه عندما يشعر بأن ابناء مذهبه أو قوميته في الدول المجاورة قد مسه ضيم أو خطر أو انهم يعيشون بمستوى مقبول من الرفاه والرضا عن السلطة، وربما انه يستجيب لأي امر يصدر له من خارج حدود دولته يحرضه للثورة على السلطة، لاسيما عندما يكون ذلك الامر صادرا من جهة يحترمها كأن تكون دينية أو قومية([9]).

ومما يزيد من ذلك ان هناك صراع: طائفي وقومي بين الدول الإقليمية، ولاسيما بين الدول العربية وجوارها الجغرافي، وتحديداً: إيران وتركيا، ففي الوقت الذي تدافع فيه إيران عن الهوية المذهبية (الشيعية) فأن الدول العربية وتركيا تدافعان عن الهوية المذهبية (السنية)، وغالبا ما تستخدم هذه الدول الورقة المذهبية للتغطية على قضايا أخرى تسعى لتحقيقها مثل: توسيع قاعدة نفوذها في المنطقة الإقليمية أو تصفية الحسابات مع الدول الكبرى من خلال التأثير السلبي على مصالحها في المنطقة، وكان هذا الصراع الخفي احيانا والمعلن في احيان أخرى، قد ادى إلى ان لا تتوانى الدول الإقليمية عن تحريك الهويات الفرعية، لاسيما المذهبية منها من اجل اثارة

(8) ايمان احمد رجب، الهوية ام المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد (186)، القاهرة: مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011، ص6_11.

(9) نادية فاضل عباس فضلي، المواطنة والهوية المشتركة ودورها في بناء الدولة العراقية، وقائع المؤتمر السنوي الأول الموسوم، (إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي)، ليومي 27_28 تشرين الاول 2010، بغداد: بيت الحكمة، 2010، ص2.

الشعوب ضد حكامها، واذا كانت إيران وتركيا قد تمكنتا من المحافظة على شيء من استقرارهما الداخلي بفعل جملة من السياسات الداخلية، ابرزها: الاستقرار النسبي في هويتهما الوطنية، فأن هذا الشيء لم يكن متوفرا في الدول العربية التي سرعان ما تأثرت هوياتها الفرعية بالذبذبات القادمة من وراء الحدود، مما ادى بها إلى خروجها على حكامها([10]).

عموما، ان التغيير في العالم العربي قد اثر على الهوية، فالهوية العربية ضعفت لا بسبب وصول الإسلاميين، وانما لدعم الغرب لهم، فمالوا اليه، وهذه الحالة في تونس وليبيا حتى وقتنا الحاضر، وهذا ما يؤثر على تفاعلات النظام الإقليمي العربي.

ثانيا–تنامي صعود التيارات الإسلامية:

ان ضعف المد القومي العربي، وصعود التيارات السلفية التي لم تكن السياسة من ضمن منهاج عملها وأهدافها قد اعادت النظر في الكثير من تصوراتها، واصبحت مسألة اقامة نظام سياسي إسلامي مسألة لابد منها بالنسبة لبعض الجماعات الإسلامية، لاسيما المتطرفة منها، ومع وجود عوامل داعمة لهذه الجماعات اصبحت موضوعة الخروج على الحكام، والتي كانت تحرمها بعضها، امرا ممكنا، وهكذا فقد كان عام 2010 وما تلاه من ظهور جماعات إسلامية تطالب بالتغيير التي ترى: بأن الإسلام الحل الامثل لأغلب المشكلات التي تعاني منها الدول العربية، ووعدها لشعوبها بحياة افضل، وكانت هذه الجماعات من اكثر القوى تنظيما وفاعلية في التغيير الذي شهدها البعض من الدول العربية([11]).

(10) عبد العزيز شحادة المنصور، امن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، دمشق: جامعة دمشق، 2009، ص590–593.

(11) هبه رؤوف عزت، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر–المغرب–لبنان–البحرين)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 293.

وما يميز هذه الجماعات عن غيرها من تنظيمات المعارضة السياسية في الدول العربية، هو انها ليس لها وطن معين أو دولة تؤمن بها، بل ان اغلبها لا يعترف بالحدود التي تفصل بين دول المنطقة ولا بشرعية الأنظمة الحاكمة، وهي تعد القضية الإسلامية واحدة، أي عندما تحدث مشكلة في أي بلد من بلاد المسلمين، فالواجب الديني يحتم عليها نصرة المسلمين في العقيدة، وهكذا سرعان ما تعبر هذه الجماعات الحدود وتتكتل بعضها ببعض لتدافع عن أهدافها المشتركة، وبعد عام 2011 كان تغيير الأنظمة التي لا تنطلق من منطلقات إسلامية هدفا لها، ولعل علاقة تلك النظم بالغرب، وقصورها في بناء دول حديثة، هي السبب القائم للتداعي، لانها اقامت علاقاتها مع الغرب على وفق منفعة متبادلة: حماية مصالح الغرب مقابل دعم استمرار وجود تلك الأنظمة([12]).

نخلص مما تقدم، ان ثمة تراتبية معينة احدثتها صعود التيارات الإسلامية، لا زالت لم تستقر اثارها ونتائجها في العالم العربي، ذلك ان الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت على صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم لغرض افشالهم على المستوى الجماهيري([13])، وهو ما حدث فعلا بعد تراجعهم على المستويات السياسية والاقتصادية، الخ.

---

(12) سعد علي حسين وعادل ياسر ناصر، إستراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي، المجلة السياسية والدولية، العددان (29/28)، الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، 2015، ص205_222، وقارن: خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، العدد (386)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص7-15.

(13) Steven Brooke, U.S. Policy and the Muslim Brotherhood, Philadelphia, PA Al Mesbar Studies & Research Centre and the Foreign Policy Research Institute, 2013, Pp: 6-8.

وقارن:

-David Ottaway , Tunisia's Islamist-Led Democracy Founders, Viewpoints No. 43, Pennsylvania Ave NW, Washington: Woodrow Wilson International Center for Scholars, October 2013, pp: 2-4.

ثالثا–ظهور دول محورية جديدة في المنطقة العربية:

كانت مصر الدولة المحورية (القائدة) لزعامة النظام الإقليمي العربي في اغلب عقود القرن الفائت، ولكنها اخذت الانطواء على نفسها شيئا فشيئا، لأسباب متعددة: بعضها داخلية وأخرى خارجية([14])، ولم تسعف الظروف العراق لكي يأخذ مكانة مصر العربية على الرغم من سعيه لتحقيق ذلك، فهو الاخر قد تراجع عن ذلك بفعل الظروف الداخلية والخارجية ([15]).

وعليه، اصبح الباب مفتوحا لأي دولة عربية تريد ان يكون لها شأن يختلف عن سواها، وعلى هذا الأساس ظهرت اكثر من دولة عربية، تمتلك وسائل الفاعلية والتأثير في المنطقة مثل قطر والسعودية، وهاتان الدولتان قد تمكنتا خاصة فيما يتعلق بدولة قطر من تسخير امكاناتهما الاقتصادية والإعلامية للتأثير في مجريات

(14) كان من بين الأسباب التي ادت إلى ان تراجع مصر عن مكانتها الإقليمية هو توقيعها على اتفاقية السلام مع اسرائيل (كامب ديفيد) في نهاية عقد السبعينيات من القرن الفائت، وكذلك لقبولها التفاوض مع الاخيرة حول القضية الفلسطينية، للتفصيل ينظر:علي الدين هلال، تطورات النظام السياسي في مصر (1805–2005)، القاهرة: كتب عربية للنشر والتوزيع، 2006، ص198–210.

(15) للمزيد من التفصيل، ينظر:رعد مجيد الحمداني، قبل ان يغادرنا التاريخ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص56–58.

الاحداث التي شهدتها الدول العربية([16])، لتحقيق رؤية إقليمية ودولية تقوم على اساس مساندة لحظة الحرية العربية ودعم قوى التغيير اينما كانت، وتحول قطر إلى علامة من علامات بروز لحظة الخليج في التاريخ المعاصر([17]) كما تحولت قناة الجزيرة القطرية إلى سلاح فعال في تفاعلها مع الشارع العربي الغاضب من الاستبداد والرافض للفساد، والركود السياسي، وادت دورا تعبوياً في تغطية التغيير في

(16) Lina Khatib, Qatar and the recalibration of in the gulf, Beirut Carnegie Endowment for International Peace, September, 2014, pp: 11-13.

وقارن:

-Kristian Coates Ulrichsen, Qatar and the arab spring Policy Drivers and Regional Implications, Beirut Carnegie Endowment for International Peace, September, 2014, pp: 4-7.

وقارن: عبد الخالق عبد الله، الربيع العربي – وجهة نظر من الخليج العربي، في كتاب: الربيع العربي الى اين (افق جديد للتغيير الديمقراطي)، الطابعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص315-321.

(17) Sherif Elashmawey, the foreign policies of saudi arabia and qatar towards the arab uprisings, The Cases of Egypt, Libya and Bahrain, 5 th ECPR Conference, University of Innsbruck, (Challenges of Political Transition in the Middle East: Internal and External Factors and Actors), 12-13 August 2014, pp: 13-17.

وقارن:

-Lina Khatib , Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism, International Affairs 89: 2, London: The Royal Institute of International Affairs, 2013, pp: 419-424.

المنطقة([18])، اذ لم يحدث ان تفاعلت قناة تلفزيونية مع الشارع العربي، كما كان لها دورا محورياً في نجاح الثورة التونسية، ولها الفضل في تحقيق الثورة المصرية الاولى المتمثلة في اسقاط الرئيس حسني مبارك، لكن تكمن المفارقة في ان قناة الجزيرة التي انحازت لمطالب الشارع العربي تحجم عن احتضان مطالب الشارع الخليجي، اذ كانت بعيدة عن الحراك الاجتماعي والسياسي في البحرين على الرغم من ان ظاهرة الاحداث البحرينية تتشابه مع مطالب التغيير العربية([19]).

ومن هذا يفهم ان دولة قطر ترغب في القيام بادوار قيادية غير تقليدية على الساحة العربية، واصبحت في موقع قيادي لتحديد اجندات مرحلة ما بعد حركات التغيير العربية.

رابعا–الادوار الاقليمية لتركيا وايران واسرائيل:

تظافرت العديد من المتغيرات التي اتاحت الفرصة لتركيا وايران واسرائيل التحرك واداء دور اقليمي في المنطقة، ابرزها : اختلال معادلة التوازن الاقليمي الاستراتيجي بعد احتلال العراق عام 2003، وظهور خريطة جديدة للتوازنات الاقليمية ارتكزت على ثلاث قوى اقليمية رئيسة هي: تركيا وايران واسرائيل، وعجز الولايات المتحدة عن ادارة شؤون المنطقة بعد التحديات التي واجهتها في المنطقة، وتحديدا بعد حرب العراق، اذ اصبحت بحاجة الى قوى اقليمية تقوم بهذه المهمة نيابة عنها، وهو ما مثل فرصة للدول الثلاث لامتلاك ادوات تاثير تثبت اهميتها وقدرتها على ادارة شؤون المنطقة ، اي تجدد اطماعها ومصالحها في الاستحواذ والسيطرة على المنطقة، وهو ما اعلنته الادارة الامريكية بالقول: سنتخلى عن المسؤولية والنفوذ في

(18) للمزيد من التفصيل ينظر: لينا زهر الدين، الجزيرة ليست نهاية المشوار، بيروت: دار بيسان، 2011، ص34–35، وقارن: فيليب سيب، تاثير الجزيرة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2011،ص12

(19) خالد اسماعيل، الدور القطري في المنطقة العربية، سورية انموذجا، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (6)، بغداد: مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2013، ص237–242.

المنطقة، وسننسحب لندير الموقف بمبيعات اسلحة وحوافز وعقوبات اقتصادية، وستكون المنطقة لاول مرة منذ الحرب العالمية الاولى في قيد تطوير توازن اقليمي مستقل بذاته([20])، ناهيك عن ضعف الدور الاقليمي العربي ، وهو ما وفر فرص كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الاقليمي لتركيا وايران واسرائيل، لتكون اطرافا رئيسة في صياغة وتشكيل التحالفات السياسية الاقليمية، بغية تحفيز طموحاتهما وتطلعاتهما لاداء دور اقليمي رئيس ومهيمن في المنطقة، ومن ثم اغتنام الفرص التي وفرتها ما يسمى (الثورات العربية) في تشكيل نظام اقليمي جديد يتوافق مع المصالح القومية لكلا الدول ، وبهذا تكون القائدة للتوازن الاستراتيجي الاقليمي او في الاقل حاملة الميزان في هذا التوازن([21]).

المطلب الثالث: أسباب دولية

تقف وراء أحداث التغيير التي شهدتها البعض من الدول العربية مجموعة من الأسباب الدولية، ومنها:

اولا–الرغبة الأمريكية بإعادة صياغة أوضاع الدول العربية:

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية حاضرة بقوة عندما تشكلت الدول العربية في العشرينيات من القرن الفائت، لان الادارة البريطانية كانت هي الفيصل في الامر، والفرنسية إلى حد ما، ومع نهاية القرن الفائت، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام فرصة السيطرة على المنطقة العربية، وهذه الفرصة لم تأتِ عن فراغ، بل

(20) عمار مرعي حسن، الادوار الإقليمية لتركيا وايران بعد الثورات العربية، مجلة قضايا استراتيجية، العدد (1)، مركز الموصل للثقافة والعلوم: وحدة الدراسات الاستراتيجية، 2014، ص105.

(21) مهند حميد الراوي، مشاريع التغيير–رؤية في اعادة هندسة الشرق الاوسط على الطريقة الامريكية، مجلة قضايا استراتيجية، العدد (1)، مركز الموصل للثقافة والعلوم: وحدة الدراسات الاستراتيجية، 2014، ص89.

انها جاءت كنتيجة لفراغ القوة في المنطقة، وغياب المنافسين الحقيقيين لها في العالم وانفرادها بالقطبية الاحادية([22]).

وعليه، اخذ الساسة في الولايات المتحدة الأمريكية يعلنون مرارا وتكرارا على اعادة صياغة المنطقة العربية وترتيب أوضاع دولها وإصلاح الاخطاء التي وقعت فيها بريطانيا، وهذه الرغبة الأمريكية تقتضي التهيئة النفسية والفكرية قبل كل شيء، وبما ان بريطانيا كانت قد دعمت تشكيل الدول العربية على أساس القومية، وحاربت الدولة الإسلامية المتمثلة بالدولة العثمانية، وظهرت لنا دول قومية في العراق ومصر وسوريا وليبيا،.. فأن الولايات المتحدة الأمريكية على ما يبدو تعتمد على صعود التيارات الإسلامية في مشروعها المسمى الشرق الاوسط الكبير، أي انها ستفعل عكس ما فعلت بريطانيا، بمعنى انها ستقضي على الدول القومية العربية وتدعم تشكيل دول للتيارات الإسلامية يكون لها حضور فعال فيها، لذلك يخطئ من يظن ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت غافلة عن الاحداث في العديد من الدول العربية، فكل شيء كان مخطط له ومحسوب ومدروس، أي ان ما جرى كان توظيف واختراع أمريكي([23]).

---

(22)سعيد اللاوندي، أمريكا- أوروبا سايكس بيكو جديدة للشرق الأوسط الجديد، القاهرة: مكتب الكاشف للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص1-6.

(23) Uri Dadush and Michele Dunne, American and European Responses to the Arab Spring: What's the Big Idea?, The Washington Quarterly , FALL 2011, Washington: CSIS, 2012, pp: 132-135.

وقارن:

-Erzsébet N. Rózsa, The Arab Spring Its Impact on the Region and on the Middle East Conference, Policy Brif, NOS. 9/10, Frankfurt, Germany: Academic Peace Orchestra Middle East , August 2012, pp: 3-5.

وقارن : سعدون يخلف، الثورات العربية بين تطلعات الشعوب وحسابات أمريكا، صحيفة القدس، العدد (6775)، في: 25 / 3/ 2011.

وهكذا، لم تتوان الولايات المتحدة الأمريكية في اسقاط أنظمة الدول العربية القومية، ودعم الجماعات الإسلامية على الاقل في الوقت الحاضر لغرض اكتمال مشروعها في المنطقة.

ثانيا–احتلال العراق:

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق عام 2003، لأسباب متعددة، أهمها ثلاثة بارزة، وهي([24]): ادعاء نزع سلاح الدمار الشامل، وحفظ السلم والامن الاقليميين وبضمنه ايجاد تسوية ملائمة للصراع العربي الاسرائيلي بما يخدم مصالح اسرائيل، وايجاد نظام ديمقراطي في العراق تحتذي به بقية الدول.

وكان من بين النتائج التي ترتبت على الاحتلال هو ظهور تنظيمات مسلحة مختلفة بعضها اتخذ من وجود الجيش الأمريكي على الساحة العراقية سبباً لحمل السلاح ضده، وهي تنظيمات تجمع ما بين الفكر الإسلامي وما بين الحمية الوطنية دفاعا عن الارض، وبعض التنظيمات كانت ذا اطر إسلامية جهادية بحتة، وهذه الجماعات استغلت الفوضى التي دخل فيها العراق، ولجأت إلى تعبئة الشارع ضد الولايات المتحدة الأمريكية والعملية السياسية التي شكلتها، ونظمت هذه الجماعات مصادر تمويلها وتسلحها([25]).

وعندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من العراق، كانت تلك الجماعات المسلحة قد بلغت درجة عالية من التنظيم، واصبح لها مصادر تمويل وتسلح وطرق تعبئة كافية لادامة وجودها، وامتد قسم من انشطتها الى خارج العراق، ووجدت هذه الجماعات في السعي لتغيير الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول

(24) سيف نصرت توفيق الهرمزي، الحرب على العراق، بيروت: دار روافد، 2014، ص117–159، وقارن: صالح زهر الدين، الحرب الأمريكية على العراق (البعد النفطي) موسوعة الامبراطورية الأمريكية، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004، ص10

(25) جوين دايار، الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق،ترجمة:بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص25.

العربية، واقامة أنظمة جديدة تتفق وتوجهاتها العقائدية هدفا لها، وعندما اندلعت التظاهرات في البعض من الدول العربية، سارعت هذه الجماعات للدخول على الخط، وسخرت كل امكانياتها المادية وغير المادية للإطاحة بالحكام في تلك الدول، فكان لها الغلبة على غيرها من التنظيمات الأخرى أو حتى على الجماهير العفوية التي كانت تملئ الشوارع والساحات العامة([26]).

ثالثا–مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يتسم هذا المشروع بانه يحصر التغيير في اطار المنطقة العربية في محاولة للحفاظ على المصالح الأمريكية([27])، وكان فحوى هذا المشروع أو في الاقل ما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ان توصله إلى غيرها، بأنه هناك دول فاشلة أو شبه فاشلة في المنطقة، وان هذه الدول باتت تشكل خطر على المجتمع الدولي، وعليه، فمن واجب الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ان تساعد هذه الدول في النهوض من خلال سلسلة من الخطوات، لعل ابرزها: الانتقال الديمقراطي، ونشر الوعي الثقافي والسياسي والمدني، وفي النهاية فأن هذا المشروع، يهدف إلى التغيير بأي طريقة كانت حتى لو كانت الفوضى بكل ابعادها، وحتى لو تم التغيير على حساب مصلحة شعوب المنطقة ودماء ابناءها، وعليه، مهما قيل فان الانفعالات المحركة للشارع في الدول العربية لا تبلغ حدود الاضطراب السياسي، أي تجاوز حدود الجيواستراتيجية الخطيرة، أو لنقل انها بعيدا عن المشروع الأمريكي لتغيير خريطة الشرق الاوسط المستند إلى مشروع برنارد لويس لتقسيم الدول العربية، فلو عارضت الولايات المتحدة الأمريكية التغيير ألم يكن بمقدار الحكام قمع

(26) عبد علي كاظم المعموري، الإستراتيجية الأمريكية في العراق لما بعد الانسحاب، مجلة ابحاث عراقية، العدد (4)، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، 2011، ص13.

(27) جورج ماكفرن؛ وليام بولك، الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص58.

الاحتجاجات بالقوة والتغطية عليها اعلاميا، وتبرير ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، ان الاجابة عن ذلك يسيرة، وهي ان الانظمة تمتلك ما يكفي من قدرات لادامة وجودها([28]).

واستناداً لما سبق، دخلت المنطقة في عملية تغيير عنيفة كان احدى أسبابها هو الرغبة الأمريكية بتطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير.

رابعا–العولمة وانكشاف السياسات القمعية للأنظمة العربية:

لم يعد بإمكان الأنظمة السياسية في الدول غير المتقدمة ان تمارس القمع ضد الاطراف المعارضة لها كما كان الحال سابقا، والسبب الأساسي لا يتعلق بتغير طبيعة هذه الأنظمة أو بانعدام المعارضة السياسية لها فحسب، بل كان بسبب التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، فمع استفحال ظاهرة العولمة اصبحت ابسط الامور التي تحدث في أي منطقة نائية من العالم امرا مكشوفا ومتداولا من الجميع، وكل ذلك نتيجة لانتشار وسائل الاتصال الحديثة من انترنيت وقنوات فضائية وهواتف ذكية قادرة على نقل الصورة بشكل مباشر، وهي متاحة تقريبا لكل مواطن، وان كل هذه التطورات العلمية قد سلطت الضوء على سلوكيات الحكام تجاه شعوبهم وجعلتهم مكشوفين امام الدول الكبرى والمنظمات الدولية، الامر الذي حرمهم من

(28) للمزيد من التفصيل حول مشروع الشرق الاوسط الكبير ينظر: حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الإقليمي العربي، المجلة السياسية والدولية، العدد(9)، الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، 2008، ص75_96، وقارن: محمد احمد النابلسي، الثورات الملهوفة: قراءة مستقبلية في تحولات الشارع العربي، بيروت: دار الفارابي، 2011، ص108.

امكانية استخدام القوة المفرطة ضد الجماهير المعارضة لطريقة حكمهم، وفي الوقت نفسه قد اوصل تظلمات الجماهير ومعاناتها إلى كل بقاع العالم([29]).

وهكذا، وفرت وسائل ثورة الاتصال والمعلومات للشعوب فرصة تاريخية لادراك الحرية والخلاص وبوسائل تتجاوز قدرة الأنظمة المستبدة على كشف طبيعتها أو مستخدميها عبر المنجز الالكتروني الذي تعددت اشكاله وتدنت كلفه ليصبح في متناول الجميع، ليؤدي دوره كأحدى ادوات التغيير المباشرة.

(29) فادية عباس، التغيرات في الأنظمة السياسية العربية ودور الإعلام الأمريكي فيها (دراسة نموذج مصر)، في كتاب: رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التاثير الأمريكي، بغداد: بيت الحكمة، 2012، ص179_204.

المبحث الثاني

انعكاسات التغيير على أنظمة دول الخليج العربي

على الرغم من الاستقرار السياسي النسبي الذي تتمتع به دول الخليج العربي، بفعل حكمه من أنظمة اتقنت لعبة تبادل السلطة بشكل وراثي سلس ودون لفت انظار الآخرين إلى المشكلات التي تعاني منها، ناهيك عن الاستقرار الاقتصادي والحالة المعاشية الجيدة لأغلب شعوب هذه الدول، مقارنة مع غيرها من شعوب المنطقة، لاسيما العربية منها، الا انها لا يمكن ان تنأى عن نفسها عن المتغيرات التي تشهدها المنطقة الإقليمية المحيطة بها، ولا بد لها من ان تتأثر بما تمر به المنطقة الإقليمية سواء بالسلب أو الايجاب.

وعلى هذا الأساس فقد كانت لاحداث التغيير في المنطقة العربية انعكاسات ايجابية وسلبية على انظمة دول الخليج العربي، ويمكننا تناول ذلك من خلال المطالب الاتية:

المطلب الأول: الانعكاسات الايجابية

لم تكن الانعكاسات التي تركها التغيير على دول الخليج العربي هي بالوتيرة أو الدرجة نفسها، بل انها تختلف من دولة إلى أخرى، بحسب مكانتها الإقليمية أو بحسب أوضاعها الداخلية والخارجية، وكذلك بحسب قربها الجغرافي من ميدان التغيير.

وعليه، لم تخلو احداث التغيير في المنطقة العربية من بعض الجوانب الايجابية على أنظمة دول الخليج العربي، ومنها:

أولا–التحكم بالأحداث عن بعد:

تمتلك البعض من دول الخليج العربي العديد من الآليات التي تساعدها في السيطرة على جانب كبير من التغيير في المنطقة العربية، ومن تلك الآليات الاتي:

1–الآلية المالية: ان اعتماد البعض من الجماعات الإسلامية وحتى غير الإسلامية على الاموال الخليجية لإدامة زخم حراكها السياسي، قد جعل من هذه الجماعات اداة سهلة بيد البعض من الدول الخليجية، لاسيما قطر والسعودية، فهذه الدول لديها قدرة لا بأس بها على ضبط ايقاعات الجماعات الإسلامية وتحريكها بما يتوافق ومصالحها العليا في المنطقة([30]).

2–علماء الدين: وهي لا تستخدم المال للتأثير في مسارات الاحداث فقط، بل انها تسخر احيانا الترابط الديني والمذهبي بين هذه الجماعات وبين علماء الدين فيها، وعليه، فهي قادرة على ان تعطي هذه الجماعات الشرعية، أو ان تسحب منهم الشرعية من خلال علمائها([31]).

3–الإعلام: تمتلك البعض من دول الخليج العربي مؤسسة إعلامية ضخمة، وهذه المؤسسة تعد الاكثر تأثيرا في الرأي العام العربي، مقارنة مع غيرها من المؤسسات الإعلامية الأخرى، فقنوات فضائية مثل: قناة الجزيرة القطرية، وقناة العربية السعودية، كانتا قد أدتا دورا مهما في شد ابصار المواطنين العرب واسماعهم إلى الاحداث التي شهدتها دول ما يسمى بـ(الربيع العربي)، وقد كان تأثير مثل هذه الوسائل الإعلامية الاكثر وضوحا من تأثير أي جهة أخرى في المنطقة العربية،

(30) علي السعدي، العراق الجديد قلق التاريخ وعقدة القوة من قساوسة المالكي إلى جدائل الزابيث، بيروت: العراف للمطبوعات، 2010، ص28، وللمزيد من التفاصيل حول المال السياسي ودوره في دول الحراك العربي، ينظر: طلال حامد خليل، آثار المال السياسي على الديمقراطية ومساراته في دول الحراك العربي، مجلة قضايا سياسية، العددان (37/ 38)، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2014، ص195–205.

(31) أحمد ابراهيم وآخرون، حال الأمة العربية 2010_2011: رياح التغيير،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص145

أي كان لها دورا في عرض الاحتجاجات وتعزيز شرعيتها، الخ([32])

وفي ضوء هذه الآليات: المالية والدينية والإعلامية، تمكنت انظمة دول الخليج العربي في ان تبعد نفسها عن مخاطر تحول التغيير في المنطقة العربية إلى دولها.

ثانيا–المحافظة على الاستقرار السياسي النسبي:

باستثناء البحرين والسعودية وعمان والكويت التي طالتها احداث التغيير، ولكن على نحو اقل من سواها من الدول العربية الأخرى، فأن دول الخليج العربي تمكنت من ان ترص صفوف شعوبها وتلفهم حول هويتهم الوطنية، باساليب مختلفة، منها: اجراء بعض التعديلات على السياسات العامة في الدولة، واستخدام الطرق التقليدية في تخفيف الضغط الجماهيري الذي يمكن ان يطالب بالاصلاح عبر الاليات القبلية والدينية التقليدية، فضلا عن دور الدولة في توفير مستوى الرفاهية عبر آلية الريع النفطي، والتوعية بعواقب ما يمكن ان يصاحب أي حدث يطالب بالتغيير، مقارنة بما حدث في ليبيا وسوريا، وعلى هذا الأساس تمتعت دول الخليج بالاستقرار الداخلي النسبي([33])

(32) محسن صالح، الثورات العربية: السياق والتحديات: تدخل الدول الإقليمية برعاية ومتابعة أمريكية (السعودية وقطر انموذجًا)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (2)، بغدلد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 121، وقارن: دانا علي صالح، عمليات التغيير في المنطقة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة قضايا سياسية، العددان (37/ 38)، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2014، ص239

(33) علي محمد فخرو، انعكاس الحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين، في كتاب: الربيع العربي إلى أين (أفق جديد للتغيير الديمقراطي)، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 303

ثالثا–التأكيد على العمل الجماعي المشترك:

افرزت احداث التغيير في المنطقة العربية ارضية جديدة للمزيد من التعاون والتنسيق والعمل الجماعي بين دول مجلس التعاون الخليجي، اذ تمثلت قوة المجلس من دخول درع الجزيرة وحسمهِ الصراع في البحرين لصالح الاسرة الحاكمة، ولو مؤقتاً، كما وظفت الدبلوماسية الخليجية في اليمن، وتمكنت بمساعدة الامم المتحدة من حسم الصراع على السلطة بانتخاب رئيس جديد لمدة سنتين، وجاءت دعوة قادة دول المجلس في اجتماعهم الاستشاري في السعودية خلال شهر ايار 2011، إلى كل من الاردن والمغرب للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي لتعكس الثقة المتزايدة بالنفس، ومسعى لضم قدرات اضافية الى قوة المجلس[34]، ومن هذا يفهم ان لدى المجلس قدرات وامكانيات يمكن توظيفها لصالح دول قائمة على اساس الشرعية الوراثية خارج المنظومة الخليجية في اللحظات الحرجة والمصيرية.

علاوة على دعوة القمة العادية المنعقدة في السعودية في كانون الاول 2011، لفتح باب النقاش من أجل التحول من صيغة التعاون الخليجي إلى مرحلة الاتحاد الخليجي[35]، لتؤكد الثقة والتعاون والعمل الجماعي المشترك بين دول المجلس، وهذه من ابرز مستجدات العمل الجماعي المشترك واهم نقاط قوته.

رابعا–كسب الحلفاء الدوليين:

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق كل القوانين الدولية، ودعم كل ما من شأنه ان يزعزع الاستقرار في أي دولة من دول العالم في حالة فشلت تلك الدولة في

(34) علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول، شؤون سياسية، العدد(7)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011،ص30

(35) معتز سلامة، الطموح المبكر–دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (189)، القاهرة: مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، 2012، ص136–139، وقارن: علي محمد فخرو، تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (402)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 7–12.

ان تكون حليفا للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس فقد انطلقت انظمة دول الخليج العربي مسرعة لكي تثبت لها بأنها حليف قوي، وسخرت كل امكانياتها المالية والعسكرية والإعلامية لدعم قوى التغيير في الدول العربية خارج اطار الخليج العربي، أي اثبتت بأنها تدعم المشروع الأمريكي بإعادة صياغة المنطقة بشرط ان لا يطالها التغيير، وهو ما فهمته الولايات المتحدة الأمريكية ودعمته من خلال غضها عن قيام الدول الخليجية بالتحالف فيما بينها لمواجهة الاحداث التي شهدتها البحرين عن طريق استخدام القوة العسكرية([36]).

وهكذا اسرعت انظمة دول الخليج العربي لتأييد المشروع الأمريكي في العلن حتى لو لم تكن تؤيده في الخفاء عسى ان تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق المشروع خارج نطاق الخليج، حتى لو كان الامر مؤقتا لحين ان تهيئ نفسها لمواجهته في حالة أرادت الاخيرة ان تعيد تطبيقه خليجيا.

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية

لا تنحصر الانعكاسات التي تركها التغيير في المنطقة العربية على الوضع العام آنيا في دول الخليج العربي فحسب، بل ان هناك انعكاسات أخرى ذا طبيعة سلبية ترتبت على انظمة دول الخليج، ومن تلك الانعكاسات ما يلي:

أولا–انعكاسات سياسية:

ان التغيير الذي حدث في البعض من الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول العربية، مثل مصر وليبيا وتونس وغيرها، كانت له انعكاسات سياسية مختلفة على الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول الخليجية، ومنها التفاوت في طريقة الحكم، اذ لم تتوانى الولايات المتحدة الأمريكية من المضي قدماً في تشكيل أنظمة سياسية في

(36) وجيه قاسم حمقه، الربيع العربي آمال وآلام، بيروت: دار المحجة البيضاء، 2012، ص 247.

المنطقة العربية، تتخذ من الديمقراطية اسلوب وطريقة في الحكم، وبغض النظر عن مدى جدية الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المسألة ومدى امكانية تحقيقها، فأن النتيجة المهمة التي ستترتب على ذلك بقاء الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي– الأنظمة الوحيدة التي تحكم على وفق الطريقة غير الديمقراطية في المنطقة العربية، وهذه الحالة للأنظمة الخليجية ستنعكس سلبا عليها، وبذلك لا تستطيع الاستمرار بالحكم على وفق الطريقة نفسها، ولابد لها من اجراء تغييرات جذرية واضحة في هيكلية انظمتها، والا فأنها ستصبح عرضة للتغيير([37]).

ثانياً–انعكاسات اقتصادية:

اشتركت الدول الخليجية في العمليات العسكرية المباشرة، كما حدث في ليبيا أو البحرين أو اليمن، واشتركت في عمليات غير مباشرة من خلال تمويل العمليات العسكرية التي قامت بها الدول الأخرى تحت مسميات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتوفير الدعم المادي لتسليح الجماعات المعارضة في سوريا، وفي كلا الحالتين كانت عملية الاشتراك مكلفة ماديا لدول الخليج، وتصل إلى ارقام كبيرة اضافت اعباء على ميزانياتها، بل انها تحملت اعباء دعم اسقاط الرئيس محمد مرسي في مصر، اذ تعهدت ثلاث دول خليجية بدعم حكومة عبد الفتاح السيسي في مصر نحو (12) مليار دولار([38]).

وهناك اموال أخرى خسرتها دول الخليج، وتتمثل في تقديم المساعدات الإنسانية لألوف الاشخاص الذين هجرتهم الحرب، من بناء مخيمات إلى توفير المساعدات العينية، فضلاً عن ذلك، فأن هذه الدول باتت مطالبة بتوفير الاموال الكافية من اجل

(37) عبد النبي العسكري، الغرب وربيع دول مجلس التعاون: البحرين انموذجًا، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (5)، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2013، ص 91.

(38) عبد الله بو حبيب، كيف تعامل العقل الأمريكي مع الثورات العربية، في كتاب: ثورات قلقة: مقاربات سوسيو–إستراتيجية للحراك العربي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،2012،ص 163_164، وقارن: طلال حامد خليل، المصدر السابق ، ص201.

اعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب، وهي الأخرى مكلفة وتؤثر سلبا في اقتصاديات هذه الدول، كما حصلت بعض الدول العربية على مساعدات مادية لمواجهة الجماعات الإرهابية، كالأردن التي رصد لها مبلغ نحو (450) مليون دولار لاغراض مكافحة الإرهاب عام 2012([39]).

ثالثاً–انعكاسات امنية:

لم تعتد دول الخليج العربي على ان تشترك في حرب إقليمية أو دولية، بل انها كانت تعتمد بشكل كبير على تسخير الحلفاء الدوليين للقتال نيابة عنها مقابل دفع ضرائب اقتصادية تتمثل بتحويلات مالية، وتوفير اعماق جيواستراتيجية تتمثل بالتسهيلات التي تمنحها في حدودها ومياهها واجوائها، وكذلك عن طريق اقامة قواعد للقوات الاجنبية، ولاسيما القوات الأمريكية لاستخدامها في ادارة صراعات المنطقة([40]).

ان هذه الإستراتيجية التي كانت تتبعها الدول الخليجية كانت ناجحة إلى حد ما، لانها تبعدها عن المواجهة المباشرة مع الدول الإقليمية، وفي الوقت نفسه تحفظ لها مصالحها عن طريق استغلال قوة الحليف الدولي، ولكن الحال قد تغير بعد احداث التغيير التي شهدتها البعض من الدول العربية، اذ اضطرت البعض من دول الخليج مثل السعودية وقطر والامارات إلى المشاركة بصورة مباشرة في الحرب لصالح الجماعات المعارضة، كما في ليبيا وسوريا، ولصالح نظام الحكم، كما في البحرين واليمن، وهذه المشاركة في الحرب لن تنسى من ذاكرة الشعوب العربية، وعليه،

(39) كوثر عباس الربيعي، المصدر السابق،ص 117

(40) للمزيد من التفصيل ينظر: طلعت احمد مسلم، القواعد العسكرية الاجنبية في الوطن العربي، شؤون امنية واستراتيجية، العدد (1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

ستخلق للدول الخليجية اعداء إقليميين يتحينون الفرص للثأر، مما قامت به الدول الخليجية في دولهم([41]).

ومن هذا يبدو ان التغيير في المنطقة العربية له انعكاسات ايجابية وسلبية على انظمة دول الخليج العربي، وعملية الموازنة بين الانعكاسات السلبية والايجابية هي التي ستحدد مستقبل الأنظمة السياسية في الخليج العربي.

المطلب الثالث: مستقبل الأنظمة الخليجية بعد احداث التغيير

كثر الحديث في الاوساط الاكاديمية والإعلامية حول مستقبل الأنظمة الخليجية بعد احداث التغيير التي شهدتها البعض من الدول العربية، سيما وان الدول الخليجية قد اشتركت في هذه الاحداث.

وقد اختلفت الآراء حول مستقبل هذه الأنظمة، الا ان تلك الآراء تكاد ان تنحصر في مشهدين:

المشهد الاول: احتمالية الاستمرارية

ان أي قراءة لتاريخ الأنظمة السياسية الحاكمة في دول الخليج العربي ستعطينا نتيجة مفادها بأن هذه الأنظمة لديها القدرة على مقاومة التقلبات الإقليمية والتكيف مع الأوضاع الطارئة وتسخيرها لصالحها، ففي الخمسينيات من القرن الفائت ثارت الشعوب العربية في مصر والعراق وسوريا وغيرها من الدول على انظمتها السياسية، فتغير البعض منها من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، وكانت الأنظار متوجهة

(41) عبد النبي العسكري، المصدر السابق، ص 91.

إلى دول الخليج العربي في ان يحدث فيها ثورات وانقلابات، كما حدث في بقية الدول العربية، ولكن هذا الامر لم يحدث بوجود عوامل دولية وإقليمية دافعة له([42])

وعلى العكس من ذلك فقد تكررت الثورات والانقلابات في الدول الإقليمية، وحافظت أنظمة الخليج العربي على المسار نفسه لحقبة طويلة من الزمن.

ولا يختلف الحال مع احداث التغيير التي شهدتها البعض من الدول العربية في السنوات الاخيرة، فهي الأخرى لن تصل من الحدة في التأثير إلى الدرجة التي تتغير فيها الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربي، بل ان هذه الأنظمة اظهرت القدرة على التكيف مع المستجدات وتسخيرها لصالح بقاءها اطول مدة ممكنة في الحكم، ومن الآليات التي تستند اليها الأنظمة السياسية في الخليج العربي للبقاء في السلطة، ما يأتي:

أولا–الاستقرار المجتمعي:

تمكنت الدول الخليجية خلال ما يقرب الخمسين عاماً من ان تبني اقتصادا قويا، مكنها من تحقيق قدرا كبيرا من الرضا الشعبي على سياساتها، لان دخل المواطن الخليجي يعد مرتفعا مقارنة مع غيره من البلدان غير المتقدمة، وقد ساعدها في ذلك هو قلة عدد سكانها وخيراتها الكثيرة، ولاسيما النفط، اذ مكنتها المردودات النفطية من نقل المجتمع من حالة البداوة إلى حالة الرفاهية والرخاء([43]).

ان كل ذلك قد قلل من حماس المواطن الخليجي نحو التغيير السياسي طالما اموره المعاشية مستقرة، وهي افضل من مثيلاتها في الدول المجاورة.

(42)فيصل حسون، شهادات في هوامش التاريخ، بيروت: دار الوراق للنشر، 2001، ص 185–186.

(43) سامية بيدس واخرون، دول مجلس التعاون الخليجي تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين، نيويورك: صندوق النقد الدولي، 2011، ص17–21.

ومما زاد من مقدرة الأنظمة الخليجية على البقاء هو ان مجتمعاتها تعد اقل تعقيدا من غيرها، فهي مجتمعات تتكون من هوية واحدة أو هويتين متقاربتين هما القومية العربية والديانة الإسلامية، طبعا ذلك لا يعني بعدم وجود مذاهب أو قوميات أخرى فيها، ولكن حجم التعددية الوطنية فيها محدود، كما ان هذا القدر المقبول من الانسجام جعل من امكانية اثارة الفتن القومية والمذهبية في الدول الخليجية امرا صعبا، وحتى لو حدث فهو لن يصل إلى درجة الحرب الاهلية، بل من الممكن ان تتعامل معه الدولة بأي طريقة وتعيد الامور إلى نصابها([44]).

وبناءاً على ما تقدم يبدو ان العوامل الاجتماعية في صالح بقاء الأنظمة السياسية الحاكمة في دول الخليج العربي واستمرارها.

ثانيا–صناعة الحلفاء الدوليين:

على العكس من بقية الدول العربية، ولاسيما التي كانت تتبنى الفكر العربي القومي كأيديولوجية للحكم مثل العراق وسوريا، والتي كانت تنطلق في علاقاتها الدولية من منطلقات مبدئية، تؤثر في الغالب سلبا في علاقاتها مع بقية دول العالم، فأن الدول الخليجية لا تستند إلى مبادئ أو أيديولوجية واضحة، بل انها تبني علاقاتها الدولية على أساس المصالح المتبادلة، وتبدو على استعداد تام في تسخير امكانياتها الاقتصادية بغية ارضاء الحلفاء الدوليين الاقوياء، فهذه الدول كانت في البداية متحالفة مع بريطانيا ثم استبدلت بالولايات المتحدة الأمريكية دون ان تقطع علاقاتها مع بريطانيا([45]).

وكلا الدولتين، (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) قد اسهمتا في الحفاظ على بقاء الأنظمة الخليجية في السلطة، ولا زالت هذه الامكانية متوافرة لدى دول الخليج

(44) عبد الحميد بن عبد الله الحرقان، النظام العالمي لحقوق الإنسان والخصوصية الدينية للمملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات الدولية، العدد (24)، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 2009، ص95.

(45) ابريس غلوزماير، المملكة العربية السعودية في الميزان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص361–402.

في ان تسخر قدرات الحلفاء الدوليين لضمان بقاءها اطول مدة ممكنة في الحكم، سواء من خلال فتح باب الاستثمار الاقتصادي، لاسيما النفطي منه، أو من خلال توفير البيئة المناسبة لبناء القواعد العسكرية والتسهيلات الأخرى التي ترتبط باحتياجات الدول المتنفذة في العالم، وعليه، فليس من مصلحة الدول المتنفذة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في ان يتم الاطاحة بالأنظمة السياسية الخليجية مادامت منسجمة مع المصلحة الأمريكية على الاقل في الوقت الراهن([46]).

عموما: ان للدول الخليجية اوراق رابحة عدة ترجح بقاءها اطول مدة ممكنة بعيدة عن احداث التغيير التي عصفت بالبعض من الدول العربية، وابرزها الثروة النفطية والشرعية التاريخية والثقافة البدوية والقلة السكانية والأجهزة الأمنية والنظم السياسية العائلية، وضعف المعارضة والعمل الحزبي،

(46) عامر هاشم عواد، حدود الامن القومي الأمريكي–دراسة في العلاقة بينها وبين التغيير في المنطقة العربية، في كتاب: رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التاثير الأمريكي، بغداد: بيت الحكمة، 2012،ص84_86.

علاوةً على سجل مهم من المجالات الاجتماعية والإنسانية والتنموية(*)، ولكنها تعاني من نقاط سلبية في الوقت نفسه.

المشهد الثاني: احتمالية التغيير

ان عناصر القوة التي تمتلكها الأنظمة الخليجية اعلاه والتي من الممكن ان تجعلها بعيدة عن التغيير، أو في الاقل تؤجل الاطاحة بها وتغييرها، تقابلها عوامل

* –بعد احداث التغيير التي عصفت بالمنطقة العربية، كان للدول الخليجية سجل من الانجازات الاجتماعية والانسانية والتنموية، فقد اتخذت مجموعة من الاصلاحات لمنع انتقاال هذه الاحداث الى دولها، فالسعودية عقب ما سمي بيوم الغضب او ثورة حنين في 11 اذار 2011، اجرت اصلاحات عدة، ومنها: زيادة الاجور في القطاع العام، وصرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، وصرف مكافئة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي، واعتماد مخصص مالي شهري للعاطلين عن العمل، ووضع حد ادنى لاجور السعوديين في القطاع الحكومي، واستحداث (60) الف وظيفة عسكرية جديدة في وزارة الداخلية، وانشاء (500) الف وحدة سكنية في انحاء السعودية كافة، وزيادة الحد الاعلى للقروض السكنية الى (133) الف دولار، واعطاء المرأة السعودية حقها في التصويت والترشح وعضوية مجلس الشورى، اما الكويت، فقد اتخذت مجموعة من الاجراءات في اعقاب ما سمي بساحة الصفاة او ساحة الارادة، وامثلتها: تقديم مكافئة مالية نقدية مقدارها (100) دينار كويتي، أي ما يعادل (3600) دولار امريكي لكل مواطن، وتقديم دعما سخيا للمواد الغذائية على مدى سنة كاملة لكل اسرة كويتية، ناهيك عن اجراء انتخابات برلمانية في تشرين الثاني 2011، والتي افرزت مجلس الامة باغلبية كبيرة من نواب المعارضة، وكانت سلطة عمان قد اجرت اصلاحات عدة عقب المسيرات الاحتجاجية في 17 كانون الثاني 2012، ومنها: توظيف (50) الف من الشباب العاطل عن العمل، وتغيير نحو ثلث اعضاء مجلس الوزارء، وزيادة الحد الادنى للاجور، واجراء انتخابات في شهر شباط 2012، والوعد بحل مشكلات البطالة والفساد، وتشكيل لجنة دستورية تنظر في توسيع الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس الشورى العماني المكون من (84) عضوا، واذا كانت البحرين من اكبر نقاط ضعف الحالة الخليجية، فان قطر والامارات هي اكبر نقاط قوتها، للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص10–24.

أخرى لا تقل عنها اهمية، وهذه العوامل ليست بصالحها، بل هي ترجح تغييرها واقامة أنظمة في مكانها قد تتخذ من الديمقراطية طريقة لحكم البلاد، واهمها:

أولا–طبيعة التحالفات الأمريكية:

ليس للدول الكبرى اعداء دائمون ولا اصدقاء دائمون، بل هناك مصالح دائمة، والتي تعد من مسلمات الدول الكبرى نفسها، وان أي مراجعة لسجل التحالفات الدولية ستوصلنا إلى نتيجة مفادها: ان الولايات المتحدة الأمريكية من اكثر الدول الكبرى تخليا عن حلفاءها، عندما تجد من ان المصلحة المتحققة من زوالهم اكبر من تلك المتحققة من بقائهم في السلطة، والامثلة على ذلك كثيرة، ففي سنوات السبعينيات من القرن الفائت كانت الولايات المتحدة الأمريكية متحالفة مع نظام الشاه في إيران، وتعطيه ادوارا كبيرة في المنطقة إلى الدرجة التي اخذت تسميه بشرطي الخليج، ولكنها عندما وجدت من ان تغييره افضل من بقاءه سرعان ما تخلت عنه لصالح الاطراف الإيرانية المعارضة التي اطاحت بحكمه وتولت السلطة ([47]).

وتكرر الحال مع اسقاط نظامي (محمد حسني مبارك) في مصر، و (زين العابدين بن علي) في تونس([48])، فكلا النظامين كانا على استعداد لتقديم تنازلات مهمة في سبيل ارضاء الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ذلك لم يشفع لهما، اذ دعمت الاخيرة قوى التغيير في كلا البلدين، وسمحت بتسليم الرئيس المصري إلى الجماهير الغاضبة، ونسيت كل الخدمات التي كان يقدمها كل واحد منهم للولايات المتحدة الأمريكية.

(47) محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتاريخ، الطبعة الثالثة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص37.

(48)عامر هاشم عواد، المصدر السابق، ص78–80.

وهكذا، فأن الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي ستخشى الولايات المتحدة الأمريكية، و ان تغييرها وبدعم أمريكي سيكون واردا عندما يظهر حلفاء إقليميون جدد، أو عندما تجد الولايات المتحدة الأمريكية من ان الفائدة المتحققة من تغيير هذه الأنظمة اكبر من فائدة بقائهم في السلطة.

ثانيا–طبيعة الجماعات المسلحة:

هناك عامل مهم يرتبط بمستقبل الأنظمة الخليجية، هو ان الجماعات المسلحة التي اسهمت دول الخليج العربي في تشكيلها، وهي جماعات عقائدية تعيش بعقلية الماضي، ولا تؤمن بالأنظمة السياسية الحالية ولا بطريقة حكمها، اذ تعدها أنظمة لا تحكم على وفق الشريعة الإسلامية، ولا بد من تغييرها، وطبعا فالأنظمة الخليجية اسهمت في تقوية تلك الجماعات من خلال الدعم المالي والعسكري واللوجستي، حتى بلغت درجة كبيرة من القوة، بحيث اصبحت تمتلك جيوش وارصدة في البنوك العالمية، ومؤسسات إعلامية بواجهات أخرى، وتنتشر في مناطق شاسعة من المنطقة، وعليه، فلا توجد دولة في العالم في مأمن من توجهات هذه الجماعات وأهدافها، حتى الدول الخليجية التي ساعدت في ايجادها، وبناء على ذلك فقد تتعرض دول الخليج لهجمات إرهابية في المستقبل، وقد تكون تلك الهجمات من القوة بحيث تستطيع ان تقلب الأنظمة الحاكمة الواحدة تلو الأخرى، لاسيما اذا ما اسندت بدعم دولي، قد يكون الدعم الأمريكي في مقدمته، فضلا عن اتجاه دول اقليمية متعددة الى اسلوب استغلال ورقة التنظيمات الارهابية كوسيلة لتنفيذ اجندات سياسية تخدم بها مصالحها الوطنية([49]).

(49) عبد الرحمن البكري، داعش ومستقبل العالم، كولن: دار الغرباء للطباعة والنشر، 2014، ص199

عموما، فان ترجيح أي المشهدين سيتوقف على مقدرة الأنظمة الخليجية نفسها في تقليل عناصر الضعف والرفع من عناصر القوة.

الخاتمة والاستنتاجات:

لقد عاشت المنطقة العربية حراكا جماهيريا استثنائيا منذ عام 2011، وان انظمة دول الخليج العربي مهما بالغت في تاكيد خصوصيتها، فانه لا تعيش في فراغ، ولا تستطيع الابتعاد كثيرا عما يحدث في محيطها العربي، فالقاعدة العامة هي ان هذه الدول جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي، تتاثر بما يجري من حولها وتؤثر فيه، وهذا الامر ينطبق على انعكاسات التغيير في المنطقة العربية على دول مجلس التعاون الخليجي، اذ تعاملت الانظمة الخليجية مع تلك الاحداث بجدية تامة خاصة بعد ان رأت ما يحدث في البحرين عن قرب.

ان التحدي الذي تواجهه انظمة دول الخليج العربي هو استيعاب رسالة التغيير التي شهدتها البعض من الدول العربية، بجعل الديمقراطية اولوية قصوى، وتأكيد الحرية السياسية بالطريقة الخليجية المعتدلة والمتوافقة مع خصوصيتها.

وقد توصل البحث إلى الاستنتاجات الاتية:

1-هناك أسباب عدة ادت إلى الحراك الجماهيري الشعبي والتغيير في البعض من الدول العربية، منها داخلية، تتمثل بطبيعة الأنظمة السياسية في هذه الدول، ومنها إقليمية، تتعلق بالصراع بين دول المنطقة، ومنها دولية، تتمثل برغبة الدول المتنفذة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة ترتيب أوضاع المنطقة على وفق مصالحها الخاصة.

2-هناك انعكاسات متعددة للتغيير في المنطقة العربية على الأنظمة السياسية في الخليج العربي، بعضها ايجابيا، مثل: زيادة نفوذ دول الخليج في المنطقة الإقليمية، وبعضها الآخر سلبيا، مثل: دخول الدول الخليجية في حروب إقليمية ليس لشعوبها مصلحة واضحة فيها.

3-ان التغيير في المنطقة العربية قد ولد ردود فعل متباينة في دول الخليج في مجال معادلة السياسة والحكم والإصلاح باشكاله كافة، وهو ما جعل انظمة الحكم الخليجية ترفع من معدل التنسيق والقواسم المشتركة فيما بينها.

4-ان مستقبل الأنظمة الخليجية مليئة بتغييرات جديدة في كيفية ادارة مجتمعاتها تحت ضغوط داخلية وإقليمية ودولية باتجاه الإصلاح على صعد عدة.

الملخص

كانت لاحداث التغيير في المنطقة العربية بعد عام 2011، أسبابها وانعكاساتها على انظمة دول الخليج العربي، ولكن الأنظمة الخليجية أثبتت قدرة على التكيف مع المستجدات والتحديات المصاحبة لظهور تلك الاحداث، لانها تمتلك مجموعة من المقومات والميزات النسبية، منها: الثروة النفطية، والشرعية التاريخية، والثقافة البدوية، والقلة السكانية، والأجهزة الأمنية، والنظم السياسية العائلية، وضعف المعارضة والعمل الحزبي، وانجازات مهمة في المجالات الاجتماعية والانسانية والتنموية، واكدت تجربة البحرين انها قد اتخذت قرارا استراتيجيا لمواجهة انعكاسات التغيير في المنطقة العربية بشكل جماعي ومهما كلف الامر، وكشفت عن وجود خطوط حمراء خليجية لا يسمح بتجاوزها، وفي مقدمتها: المساس ببقاء الانظمة الحاكمة التي تتسم بشرعية وراثية تمتد لقرون.

Abstract

The Change in the Arab region and its reflection on the Arab Gulf regimes.

Arab movements of change emerged after 2011, and have had their causes and its reflections on the Arab Gulf state regimes, however the Gulf regimes demonstrated the ability for adapting a new developments and challenges associated with the emergence of these movements, because it has a range of components and comparative advantages, including: oil wealth, historical legitimacy, and Bedouin culture and minority populations, and security forces, the political family systems, , and the weakness of the opposition, political parties, and the important of achievements in the fields of the development.
Bahraini experience demonstrated the strategic decision to confront the implications of the change in the Arab region collectively. Its costs matter, and revealed the existence of Gulf red lines are not allowed to be exceeded, first and foremost: compromising the survival of the current ruling regimes that characterized the legitimacy of hereditary extends for centuries.